اقتصاد

طوفان الكاش خارج مصارف ليبيا

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

يُستخلص من بيانات مصرف ليبيا المركزي نمو الكتلة أو السيولة النقدية «الكاش» لدى الجمهور خارج النظام المصرفي إلى 44,47 مليار دينار، أو ما يعادل 9,11 مليارات دولار، خلال الربع الأول من العام الحالي، بما يشمل النقد الورقي والعملات المعدنية التي يتداولها الأفراد والشركات، علماً أن الودائع تحت الطلب بلغت 102,9 مليار دينار، صعوداً من 95,5 مليار دينار نهاية عام 2023. ومع تلك الزيادة في السيولة النقدية خارج القنوات الرسمية، زادت التساؤلات حول ما الذي يدفع بالناس إلى اقتناء العملة بدلاً من إيداعها في تلك القنوات وهي البنوك، خاصة وأن هذه الظاهرة تتنامى وسط أزمة سيولة خانقة يعانيها الجهاز المصرفي منذ مطلع العام الحالي، حيث يقف المواطنون في طوابير طويلة أمام البنوك منذ بداية عام 2024 من أجل الحصول على مبالغ زهيدة اختصرها المودع، الطاهر رضوان، بأن المصارف خزائنها فارغة على حد زعمه، مؤكداً لـ«العربي الجديد» أنه منذ بداية العام الجاري لم يتمكن من سحب أي مبلغ، باستثناء أيام عيد الأضحى التي تمكن خلالها من سحب ألف دينار فقط. لكن المواطن عز الدين القنطري يؤكد في المقابل أن التعاملات الإلكترونية حلت أزمة الكاش في بعض المدن، لكن غالبية المحال التجارية ومحطات البنزين تطلب سيولة نقدية. وفي هذا الصدد، يقول أستاذ التمويل الجامعي، جمعة المنتصر، إن النقود خارج المصارف التجارية بلغت معدلات قياسية، داعياً إلى خطوات لجذبها للقنوات الرسمية، منها تحسين الشمول المالي عبر تعزيز نطاق الخدمات المالية لتشمل جميع البنوك والمؤسسات المالية لتقديم منتجات مالية للفئات غير المخدومة، مع ضرورة وجود تشريعات تدعم الحلول نحو الشمول المالي في فرض الفواتير الإلكترونية والرقابة على التعاملات المالية الكبيرة التي تتم في الأسواق. بدوره، قال المحلل الاقتصادي عادل المقرحي إن عرض النقود خارج القطاع المصرفي بين البنكين المركزيين في العاصمة طرابلس ومدينة البيضاء «شرق» يناهز 60 مليار دينار، وهو رقم مخيف، لافتاً في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن البنك المركزي في طرابلس يتحدث عن العملة خارج القطاع المصرفي الخاص به من دون احتساب العملة المطبوعة في روسيا. كما أكد المصرفي معتز هويدي أن المشكلة تكمن في عدم الثقة في النظام المصرفي نتيجة الصراعات السياسية والانقسامات الداخلية. وأضاف لـ«العربي الجديد» أن الليبيين يفضلون حيازة الكاش، بينما التعاملات الإلكترونية لا تزال في البدايات. ويلاحظ المحلل المالي عبد الحكيم عامر غيث أن ثمة مشكلة في ارتفاع عرض النقود داخل الأسواق، بسبب تزايد الإنفاق العام لحكومة الوحدة الوطنية والحكومة المكلفة من مجلس النواب، مشيراً إلى تدابير البنك المركزي، ومنها سحب ورقة الخمسين من التداول مثلاً. وهذا، برأيه، لا يعني شيئاً في حالة السياسات المالية المنفلتة بلا ضوابط. وقال إن ارتفاع نسبة النقد المتداول خارج البنوك يمكن أن يشير إلى استخدام النقد في الأنشطة غير القانونية، مثل غسل الأموال أو التهرّب الضريبي.

(نويك سيليس/ فرانس برس)

بكين تخفض تكاليف شراء المنازل

في محاولة لتعزيز سوق العقارات، أعلنت العاصمة الصينية بكين، الأربعاء، خطوات لخفض تكلفة شراء المنازل، بما في ذلك خفض أسعار فائدة الرهن العقاري والحد الأدنى للدفعة الأولى. وتأتي المبادرة المعلن عنها في بيان حكومي بعدما أصدر البنك المركزي مبادئ توجيهية جديدة بشأن خفض الحد الأدنى لمعدلات الرهن العقاري والدفعات الأولى، الشهر الماضي، ما دفع عشرات المدن إلى تخفيف شروطها العقارية. وذكر البيان أن بكين ستخفض الحد الأدنى لنسبة الدفعة الأولى لشراء منزل من 30 إلى 20%، وبالنسبة لبعض مشتري المنازل الثانية من 40 إلى 35%. وتم تخفيض الفائدة الأدنى لرهن المنزل الأول إلى سعر الفائدة الأساسي للقرض (LPR) ناقص 45 نقطة أساس.

لقطات

إنتاج عُمان من النفط الخام يرتفع 3,4%

شهدت سلطنة عُمان ارتفاعا في حجم إنتاجها من النفط الخام، بنسبة 3,4% خلال مايو/ أيار الماضي؛ ليصل إلى 23,532 مليون برميل، مقارنة بنحو 22,759 مليون برميل خلال إبريل/ نيسان الماضي. وأظهرت بيانات لوزارة النفط والغاز العُمانية، ارتفاع حجم إنتاج عُمان من المكثفات بنسبة 3,01% خلال مايو/ أيار الماضي؛ ليصل إلى 7,218 ملايين برميل، مقارنة بنحو 7,007 ملايين برميل خلال إبريل/ نيسان الماضي. وارتفع بذلك حجم إنتاج عُمان من النفط الخام والمكثفات مجتمعين بنسبة 3,31% خلال مايو/ أيار الماضي. بينما ارتفع متوسط سعر البرميل بنسبة 3,96% خلال مايو الماضي، إلى 84,1 دولاراً، مقارنة بنحو 80,9 دولاراً للبرميل خلال إبريل الماضي.

بنك التصدير السعودي يوقّع مذكرة تفاهم

وقّع بنك التصدير والاستيراد السعودي وصندوق أوبك للتنمية الدولية، مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز أوجه التعاون لتفعيل المبادرات التنموية، وتوسيع انتشار الصادرات السعودية غير النفطية في الأسواق ذات الاهتمام المشترك. ووقّع المذكرة كل من الرئيس التنفيذي لبنك التصدير والاستيراد السعودي سعد بن عبدالعزيز الخلب، والمدير العام لصندوق أوبك للتنمية الدولية عبدالحميد الخليفة، وذلك على هامش منتدى أوبك للتنمية 2024 في العاصمة النمساوية فيينا، بحسب بيان للبنك. وقال الخلب: «تأتي مذكرة التفاهم مع صندوق أوبك للتنمية الدولية ضمن إطار التزام البنك بتعزيز الشراكات، والإسهام في المبادرات التنموية المستدامة بالتعاون مع المجتمع الدولي.

الصين: استبدال السلع يحفز مبيعات السيارات

حفز برنامج استبدال السلع الاستهلاكية القديمة بأخرى جديدة الذي طرحته الحكومة الصينية في مارس/ آذار الماضي ارتفاع مبيعات منتجات مثل السيارات والأجهزة المنزلية والأثاث. وأظهرت بيانات أصدرتها وزارة التجارة أن الوزارة تلقت إجمالي 113 ألف طلب إعانة لاستبدال المركبات القديمة بأخرى جديدة حتى يوم 25 يونيو/ حزيران الجاري، مشيرة إلى أن الطلبات الجديدة شهدت زيادة سريعة في الأسبوع الماضي وحده لتصل إلى 36 ألف طلب. ومع دفع الحكومة لهذا البرنامج، استمرت مبيعات السيارات في الارتفاع في الصين، أكبر سوق للسيارات في العالم. وفي مايو/ أيار المنصرم، تجاوزت مبيعات التجزئة للسيارات 2,27 مليون وحدة، بزيادة 8,7% على أساس سنوي.

العدوان الإسرائيلي يهوي بالتحويلات الخارجية في فلسطين

رام الله ـ **العربي الجديد**

أظهر أحدث مسح للجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينيين، صدر أمس الأربعاء، انخفاضا في صافي التحويلات الجارية بنسبة 44% في الربع الأول من عام 2024، لتصل إلى 319 مليون دولار أميركي مقارنة مع الربع المناظر من عام 2023.

ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى عدوان الاحتلال الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة والضفة الغربية، حيث تأثرت الحركة المالية والاقتصادية في المنطقة بشكل كبير. وحسب المسح، يُلاحَظ أن التحويلات الجارية للقطاع الحكومي شكلت 27% فقط من إجمالي التحويلات الجارية من الخارج، بينما شكلت التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى نسبة تبلغ 73%. ويجدر بالذكر أن تحويلات الدول المانحة لم تمثل سوى نحو 32% من إجمالي التحويلات الجارية من الخارج.

كما أشارت النتائج الأولية لميزان المدفوعات إلى وجود فائض في الحساب الرأسمالي والمالي مقداره 819 مليون دولار، نتيجة للفائض المتحقق في الحساب المالي البالغ 744 مليون دولار. في المقابل سجلت الأصول الاحتياطية لدى سلطة النقد الفلسطينية انخفاضا مقداره 109 ملايين دولار خلال الربع الأول من عام 2024 مقارنة مع ارتفاع مقداره 85 مليون دولار في الربع السابق.

تجدر الإشارة إلى أن ميزان المدفوعات يعتبر الأداة التي تحدد مركز الدولة الاقتصادي بالنسبة للعالم الخارجي وحجم الدين الخارجي. من جانب ثان، أظهر المسح الجهاز استمرار العجز الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني إلى 836 مليون دولار في الربع الأول من عام 2024. وعزا المسح، العجز في الحساب الجاري (سلع، خدمات، دخل، وتحويلات جارية)، إلى العجز في الميزان التجاري السلعي، البالغ 1 مليار و124 مليون دولار، إضافة إلى عجز ميزان الخدمات الذي بلغ 154 مليون دولار، موضحا أن ارتفاع نسبة العجز بلغ 29% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2023.

وتشير البيانات إلى انخفاض في صافي حساب الدخل خلال الربع الأول 2024، بنسبة 88% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2023 لتصل قيمته إلى 123 مليون دولار، فيما بلغ دخل الاستثمار المقبوض من الخارج 69 مليون دولار، نتج بشكل أساسي عن الفوائد المقبوضة على الودائع الفلسطينية في المصارف الخارجية.

حروب الغذاء المقبلة

مصطفى عبد السلام

يعرف العالم حالياً أنواعاً شتى من الحروب، حربية وعرقية وأهلية وحروب بالوكالة، ومنها ما هو تقليدي كما يحدث في أوكرانيا وغزة والسودان، ومنها حروب الجيل الرابع والبيولوجية والكيميائية، ومنها ما هو غير تقليدي كالحروب الاقتصادية التي تتفرع منها حروب فرعية قد تكون أشد تأثيراً وربما فتكاً بالنسبة للأفراد والدول واقتصاداتها وأسواقها ومراكزها المالية.

من تلك الحروب الفرعية حروب العملات التي تنشأ من وقت لآخر بين أقوى الاقتصادات، الولايات المتحدة والصين، وهناك الحروب التجارية التي من مظاهرها الحرب الشرسة بين أميركا والاتحاد الأوروبي من جهة، والصين من جهة أخرى، حول السيارات الكهربائية، أو الحرب التجارية المتصاعدة بين واشنطن وبكين حول الرسوم الجمركية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والرقائق الإلكترونية والملكية الفكرية أو التطبيقات الإلكترونية مثل «تيك توك».

وتتجلى مظاهر الحروب الاقتصادية بشكل واضح في العقوبات الشرسة التي تقودها واشنطن، ومن خلفها أوروبا، ضد الاقتصاد الروسي، ومن وقت لآخر تزيد رقعة تلك العقوبات ضد النفط والغاز الروسي في محاولة لحرمان موسكو من موارد النقد الأجنبي.

أما أبرز الحروب المرتقبة عالمياً فهي حروب الغذاء التي تغذيها حالياً أسباب عدة، منها التغيرات المناخية، والجفاف الحاد، والمخاطر الجيوسياسية، والحواجز الجمركية، وهي عوامل تؤثر سلباً بالإنتاج العالمي من الحبوب، وتدفع إلى حدوث قفزات في أسعار الأغذية حول العالم، وبدء الدول المنتجة للغذاء في فرض قيود على صادراتها من السلع الغذائية حفاظاً على استقرار الأسواق الداخلية، وعدم استفزاز المواطن في حال حدوث نقص في المعروض، وحدوث موجات من الغلاء والتضخم.

وقد رأينا صوراً عدة من حرب الأغذية قبل عامين، عقب حرب أوكرانيا، وما سببته من حدوث قفزات في أسعار الأغذية، وتعقد سلاسل التوريد. لكن الحرب المقبلة قد تكون أشد فتكاً بالأسواق والمستهلك الذي عانى من ظاهرة الغلاء في السنوات الأخيرة. ولأن الدول بدأت تستشعر خطر نقص الأغذية، وتوقع زيادة أسعارها، فقد بدأت في التحوط من الخطر، أحدث مثال ما قامت به النرويج منتصف الأسبوع، فقد وقعت حكومتها اتفاقاً لبدء تخزين الحبوب.

وإذا كان هذا هو حال النرويج التي تعد من الدول الثرية، ولديها سيولة مالية ضخمة، فهي تمتلك صندوقاً سيادياً هو الأكبر في العالم، بحجم أصول 1,6 تريليون دولار. فما هو حال الدول التي لا تمتلك سيولة من النقد الأجنبي، وليس لديها خطط للتعامل مع الأزمة المرتقبة، بل وقد لا تضع المواطن في اعتبارها.

مال وناس

مهن غريبة تفرزها الحرب في غزة

اضطرت الحرب المستعرة على غزة منذ 264 يوماً، سكان القطاع إلى ابتكار مهن غريبة على المجتمع من أجل توفير لقمة عيش تبقيهم على قيد الحياة في زمن المجاعة

غزة ـ **علاء الحلو**

بنهمك الفلسطيني أسامة حسونة من مخيم الشاطئ للاجئين الفلسطينيين بالمُناداة على الرُكاب للصعود على ظَهر شاحنة لنقلهم إلى وجهاتهم، في مهنة غريبة خُلقت خلال الحرب المستعرة على قطاع غزة، نتيجة الأزمة الحادة في النقل والمواصلات، بسبب إغلاق المعابر ومنْع دخول المحروقات.

وتسبب العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بخلق العديد من المهن المُستجدة والتي تحمل طابعا غريبا لم يعتد عليه المواطنون من قبل، في محاولة لإدارة الأزمات التي تسببت فيها الحرب، والتغلب على حالة النقص الشديد في كل شيء.

ويدفع طول أمد الحرب على قطاع غزة الفلسطينيين إلى ابتكار أدوات، ومهن من شأنها إيجاد البدائل المناسبة لبعض النواقص، كذلك خلق فرص عمل مؤقتة يُمكنها توفير الدخل الذي يُعين أصحابها على الإيفاء قدر المُستطاع بالمتطلبات اليومية الهامة لأسرهم، في ظل حالة الغلاء الشديد.

ويقول الفلسطيني أسامة حسونة، الذي نزح برفقة عائلته من مخيم الشاطئ نحو منطقة المُعسكر في مدينة دير البلح وسط قطاع غزة، إن مهنة المُناداة على الرُكاب لم تكن موجودة قبل الحرب، فيما كانت الشاحنات مُخصصة لنقل البضائع فقط، إلا أن العدوان أجبر المواطنين على تغيير الكثير من العادات.

وبلفت حسونة لـ «العربي الجديد» إلى اضطرار الرُكاب للتنقل عبر العديد من وسائل النقل المُرهقة والمكشوفة للشمس والأتربة، كالشاحنات و «التكاتك» والعربات التي تجرها الأحصِنة، أو حتى في حقائب السيارات، لعدم وجود البدائل بسبب التأثيرات السلبية للنقص الحاد في الوقود على حركة سيارات الأجرة، إلى جانب تدمير نسبة كبيرة منها ضمن حرب الإبادة المتواصلة على الشعب الفلسطيني.

تتعدد المهن الغريبة التي باتت تغزو شوارع قطاع غزة ضمن الحرب، حيث تشهد الأسواق حالة جديدة لبيع قطع البطيخ والأناناس نتيجة غلاء ثمنها بسبب ندرة دخول الفواكه نتيجة الإغلاق المتواصل للمعابر، وعدم قدرة المواطنين على شرائها كاملة نتيجة الأزمة المالية المتفاقمة، والتي ألقت بظلالها على القدرة الشرائية والاستهلاكية.

وتشهد طرقات الأسواق ومفترقات الطرق كذلك نقاط بيع سجائر الفرط، إلى جانب قص أصناف محددة وبيعها بالسنتيمتر بعد أن وصل سعر السيجارة الواحدة لأكثر من مائة ضعف ثمنها الأصلي، علاوة على بسطات أخرى لصناعة وبيع الفلافل، والذي يعتبر بديلا عن السجائر، إلا أنه يعتمد بشكل أساسي على التبغ، وهو مرتفع الثمن أيضا، كما يحاول البعض التغلب على إشكالية انقطاع الإنترنت، عبر بيع حلقات المسلسلات والأفلام العربية والأجنبية، ونقلها بمقابل مادي للهواتف المحمولة. ويساهم اكتظاظ الآف النازحين في مناطق محددة بإنشاء دورات مياه مشتركة، حيث يتداعى البعض إلى مهنة صناعة كابينة دورة مياه جاهزة وتركيب قفل عليه لضمان خصوصيتها وبيعها، ما بات يساهم بزيادة إقبال النازحين على نسخ مفاتيح أقفال دورات المياه. دفع انقطاع الإعلات الفلسطيني بلال عرفات إلى امتهان تعبئة وتصليح الولاعات، في مهنة تعتبر الأغرب على مستوى المهن المُستحدثة خلال الحرب، خاصة وأن الولاعات كانت تُباع بأسعار زهيدة للغاية، تصل إلى حد أربع ولاعات بشيكل واحد، فيما ارتفع سعر الولاعة الواحدة ليصل إلى عشرة شواكل، أي بنسبة غلاء وصلت إلى 40 ضعفا. (الدولار يساوي 3,73 شواكل).

ويقول عرفات والذي يجلس أمام طاولة في سوق دير البلح الشعبي تكتظ بعشرات الولاعات وقطع الغيار الخاصة بها، لـ«العربي الجديد» إن ارتفاع ثمن الولاعات دفع المواطنين إلى إصلاح التالف منها أو تعبئتها بالغاز بدلا من رميها كما جرت العادة، «يمكن إصلاحها وتعبئتها بمبلغ يصل إلى نصف الثمن الذي تباع فيه جديدة».

ويتابع عرفات: «لو حدثني شخص قبل الحرب أن هناك من يصلح الولاعات كنت سأضحك كثيرا، وأعتبر حديثه شيئا من العبث، بسبب رخص ثمنها قبل الحرب، إلا أن النقص الشديد الذي سببه العدوان الإسرائيلي على مختلف السلع، وما تلاه من غلاء فاحش في الأسعار يدفعنا الآن إلى تصديق كل ما يمكن أن نراه أو نسمع به».

أما المُعضلة الأساسية، والمتمثلة في الانقطاع التام للتيار الكهربائي عن قطاع غزة مُنذ تسعة أشهر، فقد دفعت العديد من المواطنين إلى مُحاولة التغلب على الأزمة من خلال الاستعانة بالواح الطاقة الشمسية، وافتتاح المشاريع الصغيرة ذات الصلة، فاتجه بعضهم إلى شحن الجوالات وبطاريات الإضاءة والأجهزة الكهربائية، فيما اتجه آخر إلى غسل الملابس على الغسالة، وتمكن أكثرهم حظا من تشغيل ثلاجة، وإتاحة المجال لتبريد وتثليج الماء بمُقابل مادي، بعد كتابة اسم كل شخص على زجاجته.

وعلى الطريق الساحلي للمنطقة الوسطى، يُشعل الخمسيني الفلسطيني صبحي حنيدق الجمر لإحياء سيخ حديدي يستخدمه لكي يصلح خزانات المياه المتضررة جراء القصف الإسرائيلي المتواصل، حيث تتسبب الشظايا المُتناثرة بأحداث ثقوب في الخزانات المُحيطة بالأماكن المُستهدفة.

سوف بين مياهٍ مدمرة في مخيم جباليا (محمود عيسى/الأناضول)

خسائر كبيرة للقطاع الصناعي بسبب قطع الكهرباء (أحمد حسن/فرانس برس)

تقارير عربية

طاقة

كهرباء مصر تحت حصار أزمة الغاز وديون الشركات الدولية

القاهرة ـ **عادل صبري**

بين شح الدولار وأزمة الغاز، وقعت مصر صيدا ثمينا بأيدي شركات الاستثمار العالمية في إنتاج الغاز والنفط والتنقيب عنهما، بما يهدد باستمرار انقطاع التيار الكهربائي لفترات زمنية قد تمتد لعامين بدلا من الأسابيع التي حددها رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، في بيانه أول من أمس.

كشف خبراء اقتصاد ونفط لـ«العربي الجديد» عن مواجهة الحكومة، الأسبوع الجاري، صعوبات مالية، في دفع مستحقات الشركاء الأجانب، من المتأخرات المتراكمة جراء استغلال حصتهم من الغاز والنفط لصالح وزارة البترول المصرية، بقيمة 6,7 مليارات دولار. قال الخبراء لـ«العربي الجديد» إن الشركات الأجنبية الدائنة للحكومة، استغلت طلب مصر شراء الغاز من أطراف دولية عبر مناقصة مفتوحة بين الشركات العالمية، بنظام التوريد الفوري والدفع الآجل، وأخبرت الشركات المتقدمة لبيع الغاز بمصر، بالمشاكل المالية التي تواجهها الحكومة في دفع مستحقات الأطراف الدولية، حيث تصل مدة التأخير في الدفع إلى فترات تتراوح ما بين عامين وثلاثة أعوام. وأوضح الخبراء أن الضغوط التي مارسها مستثمرو الغاز والنفط الأجانب على الحكومة أدت إلى تعطيل اتفاق الحكومة مع شركات أوروبية وعربية لتوريد الغاز، خلال النصف الأول من يونيو/ حزيران الجاري، بينما تمكنت منذ أيام فقط، من الحصول على موافقة من شركات هولندية لتوريد الغاز بزيادة ثلاثة دولارات لكل مليون وحدة حرارية، بينما ستتولى دولة عربية توريد المازوت الخام بنظام الدفع الآجل، لتشغيل المحطات الحرارية خلال الأسبوع المقبل، بما يضمن تخفيض ساعات الإطفاء التي تتعرض لها المدن والقرى من نحو خمس ساعات إلى ساعتين يوميا.

توقف مصانع أسمدة وبتروكيماويات عن العمل بسبب انقطاع التيار

تبلغ قيمة صفقات توريد 17 شحنة من الغاز و300 ألف طن مازوت خلال أشهر يوليو/ تموز وأغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول، نحو 1,180 مليار دولار وفق تصريحات حكومية، ونوه الخبراء إلى أن المبلغ الذي خصصته الحكومة لشراء الغاز والمازوت، كان كفيلا بأن يوفر احتياجات الدولة من الغاز طوال العام الجاري، في حالة التخطيط لشراء احتياجات الدولة، في الربع الأول من العام.

في سياقٍ متصل كشفت مجموعة «ميس» MEES المتخصصة في تحليل صفقات الغاز والطاقة، عن توتر العلاقات بين مصر وشركة «إيني» الإيطالية المهيمنة على حقل «ظهر» الأكبر إنتاجية في البلاد، بسبب تراكم المدفوعات المالية المستحقة لها، لدى الحكومة. وأوضح خبير اقتصاديات الطاقة بالمجموعة، بتر ستيفنسون، أنه رغم حصول «إيني» على المبلغ الأكبر من المدفوعات التي قدمتها الحكومة لشركات النفط العاملة في مصر بقيمة 400 مليون دولار، الشهر الجاري، إلا أن هذا المبلغ يمثل 25% فقط من مستحقاتها البالغة 1,6 مليار دولار. ووصف ستيفنسون في تقريره الأسبوعي الذي بثته «ميس» لكبار المتعاملين في صناعة الغاز والنفط، أنه رغم أن المبلغ المدفوع يزيد عما تعهد بسداده رئيس الوزراء المصري، الشهر الماضي للدائنين، والذي حدده بنسب من 20 إلى 25%، إلا أن «إيني» التي التزمت الصمت مع نظرائها الأجانب، تتجاه أزمة المدفوعات، تطمح للحصول على دفعة نقدية أخرى، خلال الأسابيع المقبلة، من التدفقات المالية القادمة الشهر المقبل، من صندوق النقد الدولي بقيمة 820 مليون دولار، من حزمة مساعدات متفق عليها بين الحكومة والصندوق تبلغ 8 مليارات دولار.

على صعيد متصل، أشار التقرير إلى حرص الحكومة على ترضية مطالب «إيني» بعد تهديدها مصر باللجوء إلى التحكيم الدولي جراء تأخرها في سداد مستحقاتها المالية، التي نتجت من شح العملة الصعبة، والخسائر التي ترتبت على عدم قدرتها على تصدير الغاز من الآبار المصرية جراء تراجع الإنتاج وزيادة الاستهلاك المحلي. كما أوضح التقرير أن التوترات التي ظهرت على السطح بين «إيني» والحكومة لا تقتصر على تأخير مستحقاتها، وإنما امتدت إلى أبعد منذ ذلك، عندما اتهمت الحكومة شركة إيني بسوء الإدارة والتشغيل لحقول الغاز، بما أدخل مياه البحر في حقل «ظهر» المنتج الرئيسي للغاز في البلاد، والذي انخفض إنتاجه منذ نهاية 2021، ليصل إلى 1,9 مليار قدم مكعبة يوميا أي أقل بنسبة 41% من القدرة الإسمية للحقل. وقد بلغ حقل «ظهر» ذروة إنتاجه منتصف 2021، بنحو 3,6 مليارات قدم مكعبة يوميا، بما يوازي 60% من احتياجات الحكومة لتشغيل محطات التوليد والمصانع وغاز المنازل والسيارات. بالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى حالة التوتر التي ظهرت بين إيني والقاهرة، تبعها ظهور مشاكل في تشغيل حقلين بحريين آخرين شمال شرق العريش (التريا وفرحة)، وعدم وضوح حماسة إيني للمشاركة في عمليات الاستكشافات الجديدة عن الغاز شمال غرب دلتا النيل، بالرغم من مشاركتها مناصفة مع شركة شيفرون الأميركية في تطوير استكشاف الغاز بحقل نرجس شمال العريش، الذي يبلغ احتياطي الغاز المؤكد فيه نحو 2,8 تريليون قدم مكعبة.

على صعيد متصل أدى انقطاع تدفق الغاز إلى شركات الأسمدة والبتروكيماويات إلى خسائر فادحة في مصر، إذ توقفت أكبر 4 شركات إنتاج أسمدة عن العمل تماما حتى نهاية الأسبوع الجاري، على أمل تنفيذ الحكومة وعودا بعودة التدفقات بشبكة الغاز الوطنية عند معدلاتها اليومية بما يوازي 6,2 ملايين قدم مكعبة يوميا الاثنين المقبل. وقد أخطرت شركتا أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية وسيدي كرير للبتروكيماويات إدارة البورصة المصرية، بتوقف العمل بمصانع الشركتين منذ ثلاثة أيام، لحين إنهاء الحكومة مشكلة الغاز، في أسرع وقت، بينما أعلنت شركة «كيما» بأسوان عن عمل صيانة دورية لحين عودة التدفقات لمستوياتها الطبيعية.

اليمن

فتح طريق تعز يشل أسواق صنعاء

صنعاء ـ **محمد راجح**

ساد الركود التجاري أسواق العاصمة اليمنية صنعاء، وخلت الشوارع والأحياء من المتسوقين خلال الفترة الأخيرة، عكس السنوات الماضية. يرجع مراقبون أحد أهم أسباب حالة الركود التجاري في صنعاء، إلى تزامن موسم عيد الأضحى والصيف مع فتح بعض الطرقات المغلقة مثل طريق الحوبان الاستراتيجي شرقي تعز الذي كان له أثر بالغ في رفع الحصار عن المحافظة الواقعة جنوب غربي اليمن وتسهيل عبور المواطنين باعداد كبيرة خاصة المنتمين لمحافظة تعز ذات الكثافة السكانية العالية والذين ينتشرون في صنعاء ومختلف المدن والمحافظات في اليمن.

إنباء تعز

المحلل الاقتصادي صادق علي، يشرح في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن كثيرين من أبناء تعز عمال وموظفون ومهنيون وتجار وحرفيون ينتشرون في غالبية الأعمال والأنشطة الاقتصادية والتجارية كنسبة طاغية في المدن الكبرى مثل صنعاء وعدن ومدن ومحافظات وسط اليمن، وخلال الأعوام الماضية في مأرب وغيرها.

لكن صنعاء تظل الأكثر استيعاباً خاصة مع ما رافق سنوات الحرب والصراع من ارتفاع أعداد النازحين بالذات من المدن والمحافظات المتضررة مثل تعز، فيما هناك من يرى عودة الحركة بشكل تدريجي خلال الأيام القادمة، إلا أنها لن تكون بنفس المستوى بالنظر إلى تأثير الصراع الاقتصادي والنقدي الأخير على معيشة غالبية السكان في اليمن.

ويلفت المحلل الاقتصادي إلى أن كثيرين من هؤلاء المواطنين والأسر حدوا حركتهم وتنقلاتهم خلال السنوات التسع الماضية بسبب إغلاق الطرقات مثل طريق الحوبان الحيوي في تعز، إذ زادت تكاليف التنقل أكثر من 7 أضعاف، إضافة إلى مشقة استخدام الطرق البديلة التي لا تعتبر صالحة للاستخدام، ولكن الأمر اختلف بعد فتح الطريق الجديد.

وأعتاد كثيرون من المواطنين والأسر من محافظة تعز أو غيرها قضاء أيام العيد في مدنهم ومناطقهم الريفية التي تشهد بالتزامن مع فترة العيد إقامة مناسبات الزفاف والأفراح حيث يجتمع أغلب أبناء وسكان القرى والمناطق الريفية.

تأثيرات الأزمة الاقتصادية

بدوره، يتطرق الناشط الاجتماعي، عمار الأغبري، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية والنقدية وانقطاع الرواتب وتدهور الأوضاع المعيشية وهو ما أدى إلى عدم قدرة الكثيرين على ممارسة حياتهم الطبيعية التي اعتادوا عليها قبل الحرب خصوصاً النازحين الذين وجدوا أنفسهم مشردين عن مناطقهم وأعمالهم يخوضون حياة شاقة ومضنية تفوق قدراتهم على تحملها.

وكان مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السويدي هانس غروندبرغ، قد أكد خلال إحاطته الشهرية لمجلس الأمن في جلسته المنعقدة منتصف يونيو/ حزيران، على أهمية افتتاح طريقين إضافيين في اليمن؛ الأول يربط مدينة مأرب بصنعاء عبر مديرية الجوبة في البيضاء، والثاني بين مدينة تعز ومنطقة الحوبان المجاورة مما أتاح لأول مرة منذ أكثر من تسع سنوات للمدنيين القدرة على التحرك عبر خطوط التماس التي كانت تمر عبر المدينة. واعتبرها خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح لمدينة تعز.

في السياق، يؤكد فهيم الديعي، وهو تاجر مليوسات في صنعاء، لـ«العربي الجديد»، أنه لم يشهد مثل هذا الركود في صنعاء طوال الأعوام الماضية، إذ كانت مثل هذه الأيام تمثل لهم فترة تجارية مهمة تزدهر فيها الحركة التجارية. ويرى كثيرون أن الأسر المنتمية لمحافظة تعز تشكل النسبة الكبرى من المتسوقين، لذا يعتبر الديعي أن فتح الطريق الجديد ساهم في تراجع وضعية الأسواق بالعاصمة التي عانت انخفاض الحركة التجارية خلال الفترة الأخيرة.

سوق في العاصمة اليمنية صنعاء يوم 15 يونيو 2024 (فرانس برس)

الخليج

تحديات بوابة الكويت نحو «الحزام والطريق»

مسقط ـ **كريم رمضان**

مع تصاعد التنافس اللوجستي بمنطقة الخليج، يبرز مشروع ميناء مبارك الكبير في الكويت محوراً استراتيجياً لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع الصين، إذ يُعد المشروع علامة على السعي الكويتي لتنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط، ويُمثل جزءًا من مبادرة الحزام والطريق الصينية الطموحة، لكن تنفيذه ظل متعثرا بعد إتمام مرحلته الأولى. فالميناء يواجه تحديات جمة، بما في ذلك التوترات السياسية والخلافات الحدودية مع العراق، والضغوط الأميركية التي قد تُعرقل التقدم في إنشائه، وتُعقّد هذه العوامل من إمكانية تحقيق الكويت لأهدافها الاستراتيجية وتُثير تساؤلات حول مستقبل الميناء مركزاً تجارياً إقليمياً رئيسياً، حسب إفادة خبيري اقتصاد لـ «العربي الجديد».

يؤكد الخبير الاقتصادي، الآن صفا، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، أن ميناء مبارك عبارة عن مشروع قديم يعود إلى عام 2007، ومر بمراحل عدة ترتبط بتطور العلاقة الاقتصادية بين الكويت والصين، خاصة بعد توقيع عقد توريد للنفط الكويتي إلى الصين منذ عدة سنوات مقابل قروض صينية.

لكن جرى فسخ هذا العقد بسبب الضغط الأميركي على الكويت، وبالتالي العلاقات لم تسمح للصين بتطوير علاقاتها مع الكويت، بحسب ما يراه صفا، مشيرا إلى أن الصين تتجه في الوقت ذاته إلى تمديد نفوذها الاقتصادي بالمنطقة، وهو ما توجته بإدخال إيران والسعودية والإمارات ومصر في تجمع «بريكس». وفي هذا الإطار، يشير صفا إلى أن العراق، الذي كان يود تعميق التواصل الاقتصادي مع الصين منذ عدة سنوات، تمكن من توقيع عدة عقود تسمح للشركات الصينية بالاستثمار داخله، في ظل سياسة صينية عامة، ترتكز على توسيع نفوذها الاقتصادي جغرافيا عبر مشروع طريق الحرير الجديد. ويضيف صفا أن الصين تعرض على عدة بلدان في العالم تطوير الموانئ، والسكك الحديدية والطرق في ظل استراتيجيتها الجديدة، ووفق مبدأ مفاده أن تستثمر الصين في هذه البلدان نتيجة تقارب سياسي واقتصادي ومصالح مشتركة معها. لذا يرى صفا أن إكمال مشروع ميناء مبارك الكبير يعني أن تبدأ الكويت مرحلة تقارب جديدة مع الصين، ما يضيف بعدا إضافيا لنفوذ الصين المتنامي اقتصاديا في المنطقة. يعني ذلك أن الهدف الاستراتيجي لا يرتبط بمشروع ميناء مبارك في حد ذاته، بل بعقد صفقة تبني بموجبها الشركات الصينية ما تبقى من المشروع مقابل استخدام الصين للميناء في عملية الترانزيت والاستيراد والتصدير، بحسب صفا، الذي يتوقع توقيع عقود كبيرة بهذا الشأن قريبا.

ويصب ذلك في اتجاه منظم لتعميق العلاقات الاقتصادية الجديدة والمتقدمة بين الكويت والصين، وفق صفا، مشيرا إلى أن الكويت ستجني من وراء ذلك فوائد اقتصادية كبيرة، سواء مباشرة من عوائد ميناء مبارك، أو غير مباشرة من تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الصين.

ويرتبط هذا التطوير بالعلاقات الاقتصادية الجيدة بين إيران والعراق وتركيا والسعودية وبين الصين، إذ إن اشتراك كل هذه البلدان في بناء نوع من التبادل التجاري القوي وبناء سكك حديدية وموانئ يعني أن ميناء مبارك ستكون له نتيجة اقتصادية جيدة، تبني على هذا التقارب، حسب تقدير صفا، الذي أشار إلى أن مشروع الميناء الكويتي تعرض لتباطؤ في تنفيذه في ظل اعتراض العراق انطلاقا من تقدير مفاده أن الميناء يشكل خطرا على استراتيجية موانئه.

لكن صفا يرى أن التدخل الصيني في تنفيذ المشروع يمكن أن ينقله من دائرة التنافس إلى دائرة التكامل، فكما فعلت الصين في تخفيف التوتر بين إيران والسعودية بإمكانها أن تفعل بين الكويت والعراق، بما يجعل ميناء مبارك ممثلا لنفع مشترك بين البلدين، على قاعدة رعاية صينية، بحيث تكون بكين هي المحدد القوي لكلا البلدين.

لكن يظل تحدي «الفيتو» الأميركي المحتمل عقبة أمام المشروع، حسب صفا، الذي لا يستبعد تكرار ضغوط واشنطن على الكويت لعدم إنجاز الميناء، كي لا تصل العلاقات بين الكويت والصين إلى مرحلة متقدمة قد تؤدي إلى تقارب سياسي.

في السياق، يشير الخبير الاقتصادي، عامر الشوبكي، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن التحديات أمام مشروع ميناء مبارك الكبير ما زالت كبيرة، منها تحديات إجرائية بخصوص وضع هذا الميناء، خاصة بعد رفض العراق مرور السفن في خور عبد الله، وهو المدخل الرئيسي للميناء، ما يفشل عمل الميناء بشكل كامل.

ويضيف الشوبكي أن الميناء، الذي كان من المفترض أن يكون من أهم وأكبر الموانئ في الخليج العربي بـ 60 رصيفا، يواجه تحديا آخر يتعلق بموقف الصين من المشروع، إذ كان مخططا أن يكون الميناء نقطة ارتكازية في مبادرة الحزام والطريق الصينية، ومحطة بالطريق التنموي المقترح عبر العراق ما بين قطر والإمارات وتركيا وأوروبا.

انخفاض صادرات الأردن

بلغت قيمة الصادرات الكلية في الثلث الأول من العام الحالي حوالي 2,748 مليار دينار، مقابل 2,872 مليار دينار لنفس الفترة من العام الماضي، بانخفاض نسبته 4,3%.

وحسب وكالة الأنباء الأردنية (بترا) نقلا عن التقرير الشهري لدائرة الإحصاءات العامة حول التجارة الخارجية في الأردن، أمس الأربعاء، ارتفعت قيمة مستوردات المملكة في الثلث الأول للعام الحالي، بنسبة 0,1%، لتصل إلى 5,818 مليارات دينار، مقابل 5,813 مليارات دينار للفترة نفسها من العام الماضي. وبلغت قيمة المعاد تصديره 260 مليون دينار، في الثلث الأول من العام الحالي، بارتفاع نسبته 36,8% مقارنة مع 190 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي.

أخبار العرب

مشروع زراعي في ريف حلب الشمالي

بدأ المجلس المحلي عبر غرفة التجارة والصناعة بناحية أخترين في ريف حلب الشمالي والتي تقع ضمن مناطق نفوذ الحكومة السورية المؤقتة شمال سورية، بالخطوات الفعلية في مشروع المدينة الزراعية والثروة الحيوانية (محطة أبقار)، الذي يهدف إلى إنعاش الحياة الزراعية في المنطقة وتأمين فرص عمل لأهالي المنطقة التي يعتبر معظم قاطنيها من المزارعين ومربي الأبقار والمواشي. يقول رئيس المجلس في ناحية أخترين وريفها في ريف حلب الشمالي أحمد حبو لـ «العربي الجديد»، إن «مشروع المدينة الزراعية والثروة الحيوانية يشمل عدة مجالات منها، تربية الأبقار الحلوب وتربية وتسمين العجول، ومسلخ، وقبان أرضي الأعلاف، وبراد اللحوم، وإنتاج قشات التلقيح الصناعي للأبقار، ومعمل لصناعة وإنتاج الأعلاف، ومعمل لإنتاج الألبان والأجبان، وصناعات متعددة للمعدات الزراعية، ومركز بحوث ودراسات لتطوير الإنتاج، ومعهد بيطري، مُشيراً، إلى أن هناك مميزات أخرى للمشروع تتمثل في دعم الرقابة الصحية مجاناً، وإمكانية الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى مزايا أخرى يتمتع بها المستثمر.

ارتفاع مؤشر بورصة قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الأربعاء مرتفعة؛ بدعم صعود أربعة قطاعات، وتزامناً مع إدراج أسهم الشركة القطرية للأنظمة الإلكترونية «تكنو كيو». ارتفع المؤشر العام بنسبة 0,44% ليصل إلى النقطة 9870,99، رابحاً 43,57 نقطة عن مستوى أول من أمس الثلاثاء.

استقبلت بورصة قطر أمس الشركة القطرية للأنظمة الإلكترونية «تكنو كيو» في السوق الثانية (سوق الشركات الناشئة) برأس مالها البالغ 84,5 مليون سهم إدراجاً مباشراً دون طرح أسهمها للاكتتاب العام. وتم إدراج أسهم الشركة برمز (TQES)، ليقفز 26,6% بعد ساعات من إدراجه بسوق الشركات الناشئة القطري. ودعم أداء الجلسة نمو أربعة قطاعات في مقدمتها الصناعات بـ0,98%، وتراجع ثلاثة قطاعات في مقدمتها العقارات بـ0,83%. وبشأن التداولات فقد ارتفعت السيولة إلى 503,94 مليون ريال، مقابل 427,79 مليون ريال أول من أمس.

أخبار العالم

زخم السياحة الوافدة في الصين

يواصل سوق السياحة الوافدة في الصين تعافيه هذا العام، حيث من المتوقع أن يسجل ما نسبته 80% من مستوى ما قبل الوباء عام 2019 من حيث عدد السياح الأجانب، وفقا لأحدث تقرير حول هذه الصناعة. وأصدرت الأكاديمية الصينية للسياحة تقرير تنمية السياحة الوافدة إلى الصين (2023-2024) في مدينة سانيا بمقاطعة هاينان جنوبي الصين. وزاد بشكل كبير عدد السياح الأجانب الذين يبحثون عن رحلات جوية إلى الصين والإقامة فيها، مما يشير إلى تزايد الطلب المحتمل على السفر في الصين، وفقا للتقرير. وقال التقرير إنه مع الاستئناف المستمر للرحلات الجوية الدولية، والتحسن المتواصل في تيسير إجراءات الدخول وسلسلة توريد السياحة الوافدة، والترويج النشط للوجهات السياحية في جميع أنحاء الصين، فإن آفاق سوق السياحة الوافدة تبدو واعدة نسبيا.

زيادة التضخم في كوريا الجنوبية

قال وزير مالية كوريا الجنوبية تشوي سانغ-موك، أمس الأربعاء، إن الأمر سيستغرق وقتا أطول حتى يشعر الناس بالتعافي الاقتصادي الأخير، وذلك بسبب معدل الفائدة والتضخم اللذين لا يزالان مرتفعين، متعهدا بأن تكون أولوية السياسات هي دعم الشركات الصغيرة والطبقات الضعيفة الأخرى. وأدلى الوزير الكوري بهذه التصريحات خلال اجتماع للوزراء المعنيين بالاقتصاد في سيول، حيث أشار إلى أن تعافي اقتصاد كوريا الجنوبية سيستمر تدريجيا كما سيتراجع التضخم تدريجيا أيضا في النصف الثاني من العام الجاري. وقال الوزير: «اتخذ اقتصادنا مسار التعافي بقيادة الصادرات. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال النصف الثاني من هذا العام».

طاقة

دخل احتمال قطع الكهرباء في الحسابات الجدية لسيناريو تصعيد الحرب بين إسرائيل وحزب الله اللبناني على الجبهة الشمالية، لكن إلى أي مدى يمكن للحزب أن يعطّل بصواريخه فعلاً شبكة الاحتلال؟

تهديد إسرائيل بالظلام

91% من كهرباء الاحتلال في مرمى صواريخ حزب الله

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

بقدر الذعر الذي يسود أوساط صانعي القرار الإسرائيلي بخصوص التهديدات الأخيرة التي أطلقها الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله بضرب بنك أهداف حيوي ليست شبكة الكهرباء إلا عنصراً من عناصره الأكثر أهمية، يبدو أن اللبنانيين القابعين في ظلام دامس منذ أكثر من أربع سنوات بسبب الفساد وسوء الإدارة والأزمة المالية والمعيشية الحادة، هم أقل اكتراثاً بتهديدات المسؤولين الإسرائيليين بالرد على تهديدات نصرالله بضرب شبكة كهرباء لبنان المهترئة أصلاً والغائبة عن التغذية إلا لساعات محدودة لا تسمن ولا تغني عن المولدات الخاصة التي تديرها مافيات خليط السلطة والأحزاب وبلطجية الأحياء. ويبرز التناقض الكبير بين تصريحات المسؤولين الإسرائيليين حول مدى قدرة شبكة كهرباء إسرائيل على الصمود أمام هجمة واسعة قد ينفذها حزب الله في سيناريو الحرب الشاملة المفتوحة؛ ومن ذلك ما صرّح به السبت الماضي، مدير شركة الكهرباء الحكومية الإسرائيلية «نوغا» شاؤول غولدشتين بأن نصرالله يستطيع بسهولة إسقاط شبكة الكهرباء في إسرائيل، مضيفاً، إلى ما نقلته صحيفة «يديعوت أحرونوت»: «لسنا في وضع جيد، ولسنا مستعدين لحرب حقيقية مع حزب الله، وبعد 72 ساعة بدون كهرباء سيكون من المستحيل العيش في إسرائيل».

وفي المقابل، جاء تصريح وزير الطاقة الإسرائيلي، إيلي كوهين، الخميس الفائت، بأن «وزارة الطاقة والبنية التحتية وشركة الكهرباء وسلطة الكهرباء وشركة NGA، تعمل بالتعاون مع قوات الأمن وجيش الدفاع الإسرائيلي، على ضمان الحماية الكاملة لمنشآت الطاقة الاستراتيجية».

كما صرح كوهين بأن إسرائيل «تتمتع بالقدرة على توليد الكهرباء من مجموعة كبيرة ومتنوعة من المصادر. لدينا منصات غاز، ولدينا احتياطيات من وقود الديزل، ولدينا احتياطيات ضخمة من الفحم، ونولد أيضاً الكهرباء من الطاقة المتجددة»، مردفاً أن «من المهم التأكيد أن احتياطياتنا من مصادر الطاقة منتشرة في أماكن سرية ومحمية». وخلص إلى القول: «إن احتمال حدوث سيناريو انقطاع التيار الكهربائي لعدة أيام منخفض جداً». لكن هذا التضارب في التصريحات لم ينعكس إلا إرباكاً في صفوف الإسرائيليين، عائلات وشركات، فلجؤوا إلى تجربة اللبنانيين بالمبادرة إلى شراء منتجات توليد الكهرباء، حيث أشار موقع «القناة 12» العبري إلى قفزة بمعدل خمسة أضعاف في عمليات البحث عن المولدات في الموقع التجاري للشبكة، وتم تسجيل قفزة بنسبة 24% في مبيعات المنتجات مقارنة بالمتوسط اليومي خلال هذه الفترة. ومع إغلاق متاجر إحدى السلاسل التجارية يوم الجمعة الفائت، حدثت قفزة بنسبة 108% في مبيعات هذه المنتجات مقارنة بأيام الجمعة العادية، على أن المبيعات لم تتركز في الشمال فقط حيث تم تسجيل الجزء الأكبر من الطلب في فرع حيفا، بليه تل أبيب، كريات وريشون لتسيون وأشدود. هل تبلغ صواريخ حزب الله أهدافها؟

لكن ثمة ما ينقض إلى حد كبير تصريحات كوهين. فحول تركز منشآت الطاقة الإسرائيلية وطبيعة التهديد التي قد تتعرض لها، نشر «مركز الحبتور للأبحاث» الإماراتي يوم الثلاثاء الماضي، دراسة أشار فيها إلى أن إجمالي قدرة التوليد لشبكة الكهرباء الإسرائيلية يناهز 18,7 جيغاواط، مصدرها 144 محطة، منها 12,7 جيغاواط من مصادر النفط والغاز، إلى جانب 4,3 جيغاواط من الفحم. ويُبرز هذا التخصيص في المقام الأول احتياطيات إسرائيل الكبيرة من الغاز، والتي تقدر بنحو سبعة تريليونات قدم مكعبة، وهي كمية كبيرة مقارنة بالاستهلاك المحلي وحجم السكان. ونتيجة لذلك، تم تطوير محطات الطاقة لاستغلال موارد الغاز الطبيعي. ومع ذلك، خلصت الدراسة إلى أن معظم الغاز الإسرائيلي يأتي من منصات الغاز البحرية في البحر الأبيض المتوسط، والتي تقع ضمن مدى صواريخ حزب الله. وتمثل هذه المنصات أهدافاً كبيرة وثابتة وعالية القيمة معرضة للهجوم، نظراً إلى قدرات حزب الله الصاروخية المتقدمة، والتي مكنت الحزب من التقاط صور مفصلة خاضعة للتحليل. كما تم إنشاء العديد من محطات الفحم قبل اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ووفقاً لآخر الإحصائيات، تم استيراد جزء كبير من الفحم المستخدم لتوليد الكهرباء في إسرائيل من كولومبيا، وهو ما يمثل نحو 50% من إجمالي واردات الاحتلال، والتي تقدر قيمتها بنحو 320 مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2023. إلا أن كولومبيا أعلنت تعليق صادراتها من الفحم ريثما توقف إسرائيل عدوانها على قطاع غزة. وإضافة إلى الفحم، يتم استيراد معظم النفط المستخدم في توليد الكهرباء، إلى جانب الغاز، عبر البحر عبر ميناء حيفا. وقد ركزت الصور التي نشرها حزب الله على عرض هذه البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الميناء ورصيفه البحري ومرافق التخزين الخاصة به.

وبالتالي، تشير المعطيات المتوافرة إلى قدرة حزب الله الكبيرة على تعطيل وصول المواد الأساسية لتوليد 91% من القدرة الكهربائية لكيان الاحتلال. كما يمكن أن يحدث هذا التعطيل من خلال استهداف المنصات التي تتلقى هذه المواد أو مهاجمة مرافق التخزين داخل الموانئ الإسرائيلية. ومع ذلك، لدى إسرائيل خيارات للتخفيف من هذه التهديدات. ومن ذلك إعادة توجيه طرق إمدادات النفط جنوباً إلى ميناء إيلات، وهو أبعد عن الأراضي اللبنانية، وبالتالي يكون استهدافه أكثر صعوبة، حيث يستفيد هذا الميناء من خط أنابيب النفط إيلات-عسقلان، المعروف أيضاً باسم خط أنابيب أوروبا-آسيا، والذي يسهل تبادل النفط والمنتجات النفطية بين شمال دولة الاحتلال وجنوبها.

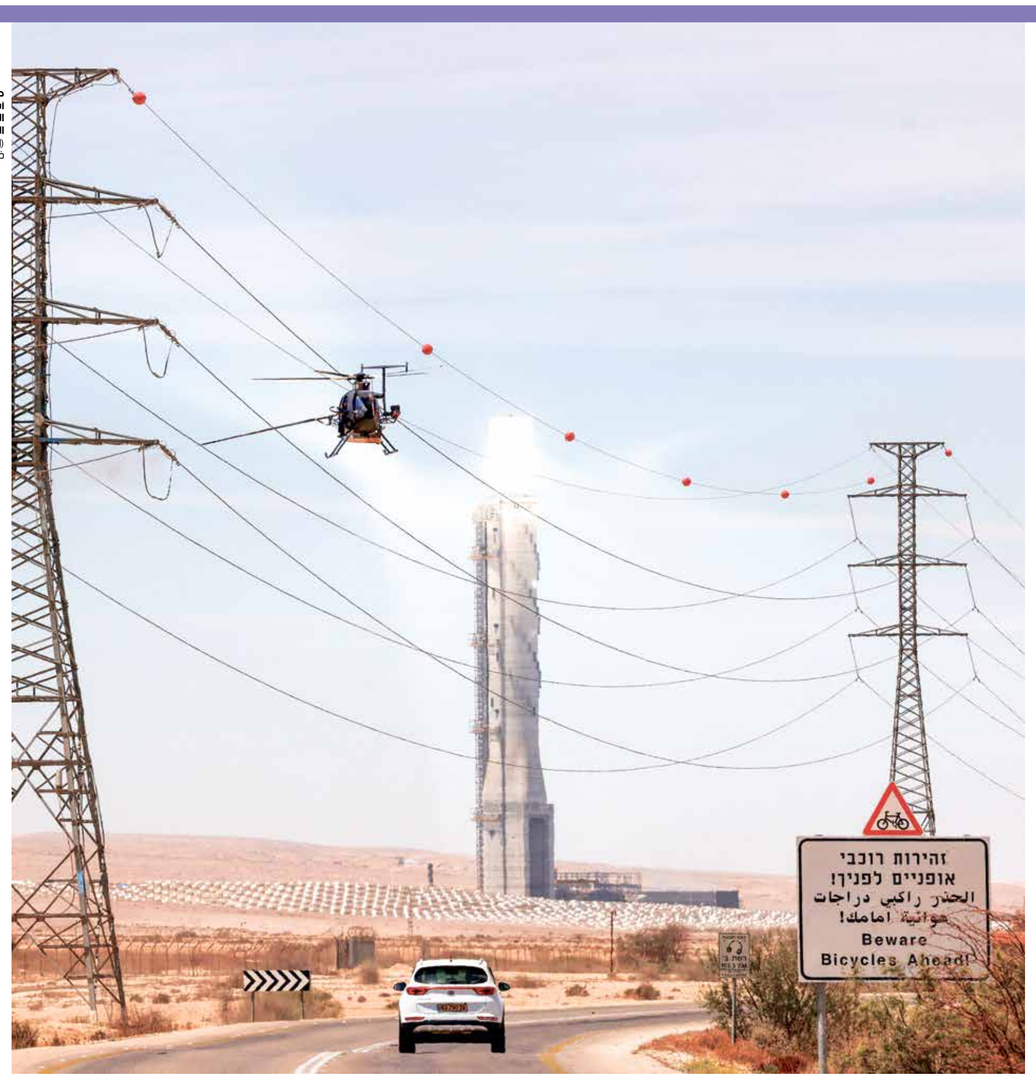

محطة كهرباء أشالیم للطاقة الشمسية في صحراء النقب، 8 يونيو 2021 (إيمانويل دونالد/ فرانس برس)

حصار مؤقت على استيراد الطاقة

يمتلك حزب الله القدرة على الحاق الضرر بشبكة الكهرباء الإسرائيلية ومصادر امدادها، لكنه غير قادر على ايقاف تشغيل الشبكة تماما او التسبب في اضرار اقتصادية مستدامة. وفي حين ان قوة حزب الله الصاروخية قادرة على فرض حصار مؤقت يعطل قدرة اسرائيل على استيراد الطاقة الاحفورية على المدى القصير، فان مرونة الشبكة وقدرتها على اتخاذ تدابير التخفيف الاستراتيجية تحد من التأثير الطويل الاجل على الاقتصاد الإسرائيلي.

لدى إسرائيل خيارات بديلة للتخفيف من تهديدات حزب الله

الغاز الطبيعي... مخاوف تحيط بآخر معاقل الوقود الأحفوري

إقبال كبير على الغاز في السنوات الأخيرة هرباً من الفحم والمحروقات

بيوبورك ـ **العربي الجديد**

في حين أن استهلاك النفط والفحم على وشك بلوغ ذروته، فإن الطلب على الغاز ينمو بسرعة، بما يجعله آخر الوقود الأحفوري الصامد في الوقت الذي تتبنى فيه الدول مصادر أنظف، في محاولة لتجنب أسوأ عواقب تغير المناخ. فقد ظل المدافعون عن الغاز لفترة طويلة يزعمون أنه قادر على تسهيل التحوّل إلى طاقة أنظف، سواء من خلال الحد من الاعتماد على الفحم الأكثر ضرراً على البيئة أو من خلال التعويض عن عدم قدرة طاقة الرياح والطاقة الشمسية على إنتاج الكهرباء بشكل ثابت في جميع الأوقات وفي كل موسم.

وبحسب تقرير أورده بلومبيرغ الأربعاء كان يُنظر إلى حكومات العالم على أنها تؤيد هذا الرأي في اتفاق المناخ COP28 في أواخر عام 2023، والذي اعترفت فيه بدور «الوقود الانتقالي» الذي لم يذكر اسمه حتى مع تقديم التزام تاريخي بالابتعاد عن الوقود الأحفوري. ومع النمو السريع لاحتياجات الطاقة في اقتصادات الأسواق الناشئة التي تدفع الطلب على الغاز، تنفق شركات الطاقة بكثافة لتعزيز قدرتها على تصديره.

لكن مكمن الخطر هنا، بحسب بلومبيرغ، هو أنه بدلاً من أن يكون بمثابة جسر إلى الطاقة النظيفة، فإن الغاز سوف يصبح راسخاً إلى الحد الذي قد يصبح فيه فخاً للوقود الأحفوري، حيث يحبس انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي عند مستوى يؤدي إلى تصاعد خطير في ظاهرة الانحباس الحراري العالمي. ويبدو أن تجربة الولايات المتحدة على مدى العقدين الماضيين تعطي مصداقية للحجة الداعية إلى استخدام الغاز الطبيعي كوقود انتقالي.

أخطار الغاز في توليد الكهرباء

ولأن حرق الغاز لتوليد الكهرباء ينتج نحو نصف كمية ثاني أكسيد الكربون التي ينتجها الفحم، فإن التحول إلى الوقود الأقل تلويثاً في قطاع الطاقة ساعد في خفض انبعاثات غازات الدفيئة المقاسة. وقد تم تسهيل هذا النوع من المقايضة من خلال حقيقة مفادها أن استهلاك الكهرباء كان مستقراً أساساً في الولايات المتحدة لسنوات، مما سمح لمزودي الطاقة بحرق كميات أقل من الفحم مع حرق المزيد من الغاز بعد أن فتحت ثورة الصخر الزيتي احتياطيات هائلة من الوقود الرخيص.

ويختلف الوضع في البلدان النامية التي تدفع طفرة الغاز الطبيعي اليوم. ومع قيام هذه الدول بالتصنيع وتوصيل المزيد من شعوبها بالكهرباء، فإن احتياجاتها من الطاقة تتزايد بسرعة. على الصعيد العالمي، من المتوقع أن يرتفع الطلب على الكهرباء بمتوسط 3,4% سنوياً حتى عام 2026، وفقا لوكالة الطاقة الدولية، حيث تقود الصين والهند وجنوب شرق آسيا غالبية النمو. وفي مثل هذه الأماكن، هناك خطر يتمثل في أن البنية التحتية الجديدة للغاز ستضيف إلى الانبعاثات.

> من المتوقع أن ينمو طلب الكهرباء بمتوسط 3,4% سنوياً

وفي هذا الصدد، قال المدير في مؤسسة غلوبال في سنغافورة، مارك هاتشينسون: «حتى الآن في الأسواق الآسيوية، لا يوجد تقرير أورته شبكة بلومبيرغ الأميركية، تأتي إجراءات الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيّز التنفيذ يوم الثلاثاء الماضي، في أعقاب إجراءات اتخذتها واشنطن ولندن تهدف إلى خفض العائدات المالية التي تجنيها موسكو من بيع النفط لكن من دون المساس بكمية النفط التي تصل إلى الأسواق الدولية تلافياً لارتفاع محتمل في أسعار البترول ومشتقاته عالمياً.

وكانت آلية الحد الأقصى للسعر الأولية تمنع استخدام السفن أو الخدمات الغربية، مثل التأمين والتمويل، لأي شُحنة تُباع فوق عتبة السعر الثابت المحدد بمبلغ 60 دولاراً للبرميل الواحد من النفط الخام. وكانت هذه الخطوة ناجحة في البداية نظراً لأن أكبر أساطيل الناقلات في العالم مملوكة لشركات في اليونان وقبرص فضلاً عن أن معظم السفن مؤمّنة من خلال المجموعة الدولية لنوادي الحماية والتعويض التي تتخذ لندن مقراً لها. وقد اتسع الاقتطاع من سعر الخام الروسي مقابل خام برنت القياسي إلى ما يصل لـ40 دولاراً للبرميل الواحد.

غير أن موسكو استحوذت بشكل مطرر على «أسطول ظل» ضخم اشترته شبكة من الشركات غير المعروفة ذات الملكية غير الواضحة والمكاتب المنبثقة في مناطق بعيدة عن أعين الغرب. ومع تضاؤل دور السفن الأوروبية وشركات التأمين في المملكة المتحدة، تضاءلت أيضاً الاقتطاعات التي كان على المصدّرين الروس تقديمها، فارتفع دخل الكرملين من النفط إلى مستويات غير مسبوقة. فبدا استهداف عدد قليل من السفن الفردية من أصل عدة مئات من السفن أمراً غير مجدٍ. لكن حالة عدم اليقين التي تخلقها هذه الإجراءات قد يكون لها تأثير أكبر بكثير من العقوبات نفسها.

> اتسع الاقتطاع من سعر الخام الروسي مقابل برنت إلى نحو 40 دولاراً

وقد حددت الولايات المتحدة السفن التي تنتهك الحد الأقصى للسعر، لكن بريطانيا والاتحاد الأوروبي ذهبا إلى أبعد من ذلك، حيث فرضا عقوبات على السفن لمجرد كونها جزءاً من «أسطول الظل». وإذا حذت أميركا حذوهما، فإن أي ناقلة تحمل الخام الروسي تصبح على الفور هدفاً محتملاً للعقوبات، وهذا من شأنه أن يثير المخاوف بين المشترين المتبقين من الكرملين والذين سيطالبون بتخفيضات أكبر من جديد.

ومن البديهي القول إن العقوبات تفقد تأثيرها ما لم تكن هناك عواقب لانتهاكها. وتختبر موسكو حدود فعاليتها من خلال إعادة ثلاث ناقلات خاضعة للعقوبات إلى الخدمة بعدما كانت معطلة لعدة أشهر بعد إدراجها على قائمة العقوبات. وتُشغّل روسيا السفن من دون إرسال إشارات الموقع التلقائية المطلوبة للسلامة البحرية. كما تنقل البضائع في البحر بين سفن متعددة على أمل إخفاء أصلها. وحتى لو نجحت، فإن كلفة مثل هذه العمليات ستؤدي إلى تآكل أرباح الكرملين إذا أصبحت هي القاعدة لمبيعات النفط. وهذا في حد ذاته سيكون شكلاً من أشكال النجاح بالنسبة للعقوبات الجديدة.

ناقلة نفط روسي قبالة ساحل سيتة، 5 مارس 2023 (الطوبجي سيبحر/ Getty)

مشروع محطة تخزين الغاز الطبيعي المسال في مقاطعة جيانغسو الصينية، 1 مايو 2024 (Getty)

رؤية

كلفة إسرائيل على الوطن العربي

جواد العناني

لما بدأت أشارك عضواً في الوفد الأردني لمفاوضات السلام، اتصل بي قبل الجولة الأولى شخص اسمه ألفرد ليلينثال ALFRED LILIENTHAL، الكاتب اليهودي الأميركي المعروف بكتابه «ثمن إسرائيل» WHAT PRICE ISRAEL وكتاب «الجانب الآخر من قطعة النقود» THE OTHER SIDE OF THE COIN. وتذكرت أنني لما كنت طالباً في الثانوية بالعاصمة عمّان اشتريت نسخة من كتاب «ثمن إسرائيل» من بائع صحف على رصيف شارع رئيسي. وقد أثار الكتاب الذي أعجبني نقاشاً مع بعض أساتذتي والطلاب الذين تباينت آراؤهم حوله، وتعددت تحليلاتهم لأهداف الكاتب ومقاصده. وبالطبع، سارعت لدعوته. فجاء الرجل وبيده وثائق وكتب. وبعد جلسة امتدت لأكثر من ساعتين، أدركت أن مقصده الأساسي كان تحذيري من الوثوق بالوعود التي سيقدمها لنا الوفد المفاوض الإسرائيلي، مؤكداً أن هؤلاء، كلهم من خريجي البروتوكولات الصهيونية، وأنهم لا ينوون عقد سلام مع أي جهة عربية أو فلسطينية، بل يخططون لتوسعة إسرائيل وتحقيق حلمهم بدولة تمتد من النيل إلى الفرات.

والواقع أنّ الرجل كان صاحب فكر، وليس مجرد شخص غوغائي، أو أنه عضو في جمعية خداع العرب، بل هو محام وكان في بدايات عهده مناهضاً للشيوعيين، وناشطاً سياسياً. وبعد خدمته في الجيش الأميركي خلال الحرب العالمية الثانية، زار القدس وهيمن عليه ما رآه من تنوع في الديمغرافيا، وتسامح في المعاملة، وتداخل بين الناس. ومن هنا رأى في الحركة الصهيونية تهديداً لهذا الوضع القائم المتميز، وصار ناقداً شديداً لها.

لكن، لو عدنا إلى ما سبّبه المهاجرون اليهود من الصهاينة من منافع لرأينا أنها تقل كثيراً عن المضار التي أتت معهم. وقد قامت دولي روتشيلد أو دوروثي دي روتشايلد زوجة هنري روتشايلد، صديق وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور، باستخدام أموال الأسرة الغنية لشراء أراض في القدس، منها ثلاث قطع أقيم عليها مبنى الكنيست الإسرائيلي، ومبنى الجامعة العبرية، ومستشفى هداسا. وقد مكنت هذه الأبنية اليهود المهاجرين إلى فلسطين من التعلم، بخاصة اللغة العبرية، ومن الحصول على الرعاية الصحية المتميزة، والاستقرار بالقدس الغربية حتى بلغ عدد سكانها من اليهود عام 1948 حوالى 65 ألف مهاجر. واشترى كثير من أغنياء يهود آخرين أراضي مزارعين لبناء الكيبوتز KIBBUTZ أو المستوطنة الزراعية، أو المستعمرة الزراعية. وقد أنشئت أول مستعمرة من هذا النوع عام 1910 واسمها دغانيا DAGANIA. واستمر التوسع في بناء المستوطنات، لكن بأعداد قليلة.

ونحن نتذكر أن حبوب البرتقال تشكل بجانب غصن الزيتون رموزاً فلسطينية محببة، وكان الفلسطينيون الذين يزرعون برتقال الفلنسيا (بلنصي) يجدون صعوبة في تصديره لأنه إذا حُمّل على السفن لأوروبا سيكون أكثر عرضة للتلف. ولذلك، طوروا نوعاً جديداً من البرتقال المخلوط بين الفلنسيا والسُّموطي ليحافظوا على حلاوة الطعم ويصونوا البرتقال من التلف بجعل قشرته سميكة وقادرة على حماية البرتقال من الفساد والتهتك. لكن نقابات العمال الإسرائيلية (الهستدروت)، التي ساهمت في تشجيع اليهود على زراعة البرتقال، تآمرت مع بعض المستوردين الأوروبيين من أجل تعطيل تصدير البرتقال من يافا (بيت دجن وصرفند والأغوار وغزة)، ولذلك هبط سعر البرتقال في فلسطين حتى صار يباع الكيس ذو الخط الأحمر (سعة مائة كيلوغرام) بقروش معدودة. المزارعون تكبدوا خسارات هائلة، بينما كان المستهلكون يقولون «والله بلاد خير. شوف قديش رخيص البرتقال من كثرته». المؤامرة على فلسطين قديمة ومستمرة، وقد بذلت الحركة الصهيونية كل جهد ممكن لكي تدمر اقتصاد فلسطين وأرض فلسطين، التي ينطبق عليها بيت شعر لأحمد شوقي على لسان مجنون ليلى «قد يهون العمر إلا ساعة... وتهون الأرض إلا موضعاً». لا توجد قطعة أرض أثمن منها على وجه البسيطة، ليست إلا جزءاً من كلفة إسرائيل على العرب، لكن ما هي الكلفة التي تحملها العرب جميعاً مقابل إنشاء إسرائيل؟

الكلفة الأولى تتمثل في خسارة الثروة المتراكمة ومصادر الدخل في المدن الفلسطينية، والتي احتلتها إسرائيل. أما الخسارة الثانية والمتعلقة بذلك هي مقدار الثروة التي نهبتها إسرائيل، والتي يقول نتنياهو في إحدى مقابلاته: «هذه أرض لليهود واستأجرها العرب لمدة ألفي سنة». أما هو ذو الأصول البولندية والذي لا يحمل ولا جينة GENE واحدة من بني إسرائيل أو أبناء يعقوب.

والأجمل من ذلك أن نتنياهو أوعز بإجراء دراسة لتقدير قيمة الممتلكات اليهودية في إيران وسبع دول عربية هي المغرب، تونس، الجزائر، مصر، العراق، اليمن، سورية، خلال الفترة 1949 - 1953 بنحو 250 مليار دولار وهو يسمي أصحابها لاجئين بحجة أن الضغوطات التي مورست على الأقليات اليهودية في البلدان العربية هي التي دفعتهم للهجرة إلى إسرائيل. لكن الحقيقة أن «مبدأ بن غوريون» الذي قام على أساس تشجيع اليهود على الهجرة لإسرائيل، وتحريض المنظمات اليهودية على بث الفتنة بين الأقليات اليهودية والجيران هي التي كانت السبب الرئيسي. لقد حاصرت المنظمات الصهيونية اليهود، وحرضتهم على الهجرة بكل الوسائل. ولو طرحنا عدد هؤلاء المغادرين بسبب التحريض الصهيوني من عدد الذين هاجروا، لتقلص عدد الذين ذهبوا إلى إسرائيل طواعية بعدد لا يزيد عن عشرة آلاف. قد تكون لهم مستحقات لن تزيد عن عشرة مليارات دولار.

وأما التنوع الكبير في الخسائر فهو الذي تحملته الدول العربية كافة نتيجة الحروب التي شنّتها إسرائيل على الوطن العربي، ولو حسبنا كلف سورية ولبنان ومصر والأردن، لبلغت مقادير ضخمة. ولو عدنا أيضاً للدول النفطية، وحسبنا خسائر تعطل الناقلين «التابلاين» وخط النفط العراقي IPC، اللذين كانا يستخدمان لتصدير النفط من ميناء حيفا وتعطلا عن العمل، ونقلا إلى الأراضي اللبنانية ثم أغلقا بعد ذلك بسبب الخسائر المتراكمة. ثمن إسرائيل على الوطن العربي من تفجير الخلافات بين الدول العربية، وكلف الانقلابات السياسية، وضياع وحدة العرب، وحروبهم بعضهم على بعض والتي كانت إسرائيل واحدة من أسبابها، هذا الثمن سيتجاوز 20-15 تريليون دولار، إذا أخذنا بالكلف المباشرة فقط.

فعلاً، أي ثمن كبدتنا إسرائيل ووجودها؟ ويجب أن تجرى دراسة ندرك منها أن معاناة كثير من الدول العربية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً نجمت عن وجودها.